عقد اجتماعي جديد

تبديد المخاوف من التكنولوجيا والعولمة يتطلب إعادة النظر في حقوق المواطنة والتزاماتها

نعمت شفيق

نحن نعيش في عصر يعوزه الأمن. وهناك رفض متزايد لقيم الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي والنظام الدولي القائم على القواعد — رغم أنها جميعاً حققت تقدماً للأغلبية الساحقة من الناس. وساهم في تغذية هذا الاستياء ما نشأ من مخاوف بشأن تباطؤ التقدم الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، وجمود الإنتاجية والحركية الاجتماعية، وبواعث القلق تجاه المستقبل التي أحدثتها التحولات الديمغرافية والتكنولوجية.

ونرى انعكاساً لذلك في المجال السياسي. فغضب الجماهير وفقدانها الثقة في النخب، اللذان تفاقما بسبب الأزمة المالية، أديا إلى تنامي التأييد للساسة ذوي التوجهات القومية المتطرفة والبعيدة عن الليبرالية. ونرى انعكاسه في الأدلة المتزايدة على تراجُع الرفاهية وانخفاض الثقة من منظور المواطنين في بلدان كثيرة. ورغم اختلاف الأسباب وراء شعورنا بالاستياء، فإنها تشير جميعاً إلى ضرورة إنعاش حياتنا السياسية والاقتصادية وتجديد عقدنا الاجتماعي لبث شعور أكبر بالأمن والثقة في نفوس المواطنين إزاء التغيرات الوشيكة.

فما السبب في عدم شعور الكثيرين بالسعادة في بعض بلدان العالم الأكثر نجاحاً؟ إن عدم المساواة يشكل سبباً أساسياً وراء ذلك، مثله مثل الخوف مما يحمله المستقبل والذي تسببت فيه الأتمتة وشيخوخة السكان. ورغم زيادة المساواة بين البلدان على مستوى العالم، كانت هناك آثار مختلفة على توزيع الدخل داخل كل بلد. فكانت المنافع هائلة بالنسبة للطبقة المتوسطة في الأسواق الصاعدة والطبقة التي تمثل أغنى ١٪ على مستوى العالم، بينما كانت المعاناة نصيب الطبقة المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة. ويشعر الآباء في كثير من البلدان بالقلق على مستقبل أبنائهم في مواجهة ارتفاع تكاليف التعليم والمساكن، مع انخفاض جودة الوظائف وضعف المزايا المصاحبة لها.

دعوات المنادين بالحمائية

ويلقي الكثيرون باللائمة على العولمة والتكنولوجيا، لكني أود التركيز بدرجة أكبر على فشل عقدنا الاجتماعي في التعامل بصورة سليمة مع العواقب المترتبة على كل منهما. فعقدنا الاجتماعي — وهو ما أقصد به حقوق المواطنة والتزاماتها — أصبح الآن عقداً بالياً بسبب العولمة المفرطة وفترة التقشف التي أعقبت الأزمة المالية. فقد أدى التقدم في الأتمتة وزيادة حدة المنافسة العالمية إلى خفض أجور العمالة الأقل مهارة. ونتيجة لذلك، يدعو الكثيرون إلى زيادة الحمائية أو يلقون اللوم على المهاجرين. لكن الحل لا يكمن في التراجع عن العولمة والعودة إلى صوامعنا الوطنية المنفردة، إنما الحل هو إعادة النظر في عقدنا الاجتماعي لمعالجة هذه التوترات ومساعدة الناس على التكيف مع المستجدات.

وجاء تباطؤ النمو منذ فترة «الركود الكبير» ليضاعف التأثير المترتب على كل هذه المستجدات. فقد كشفت دراسة أجراها مؤخراً معهد مكنزي العالمي وشملت ٢٥ اقتصاداً متقدماً أن ما يتراوح بين ٦٥٪ و٧٠٪ من الأسر (أو ٥٤٠ مليون إلى ٥٨٠ مليون فرد) تعرضوا لثبات الدخل أو انخفاضه قبل خصم الضرائب والتحويلات في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤. وعندما يصبح النمو بطيئاً، يصبح الناس أقل سخاء وسماحة.

ولا شك أن سياسة المالية العامة خفضت هذا الهبوط إلى نسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الدخل المتاح للإنفاق، أو بعد خصم الضريبة، طبقاً لدراسة معهد مكنزي الصادرة عام ٢٠١٦ تحت عنوان «أبناء أفقر من الآباء؟ دخول ثابتة أو متراجعة في الاقتصادات المتقدمة؟». وحققت شبكات الأمان الاجتماعي أداءً جيداً للغاية في الولايات المتحدة، إذ تمكنت بالتدريج من تحويل انخفاض الدخول المتأتية من السوق والذي بلغت نسبته ٤٪ إلى زيادة بنسبة ١٪ في الدخول المتاحة للإنفاق. وساعدت خطة التحفيز التي أطلقتها إدارة أوباما على إحداث هذا التغيير البالغ خمس نقاط مئوية، حيث وجهت إلى الأسر تحويلات تجاوزت ٣٥٠ مليار دولار أمريكي في صورة إعفاءات ضريبية ومساعدات للعمالة التي تضررت من الهبوط الاقتصادي. أما في فرنسا، فقد تمكنت شبكة الأمان الاجتماعي من تحقيق زيادة قدرها ٣ نقاط مئوية في المستوى الوسيط للدخل المتاح للإنفاق مقارنة بمستوى الدخل الوسيط المتحقق من السوق، بينما تقدم المملكة المتحدة تحويلات كافية لتعويض انخفاض الدخل من السوق بصورة كاملة.

صدمة المستقبل

وبالرغم من أن سياسات إعادة توزيع الدخل خففت الضربات التي أصابت الأسر الأقل دخلاً من جراء الركود الكبير، فإنها ساهمت أيضاً في تراكم ديون ضخمة نتيجة التكاليف المباشرة وغير المباشرة للأزمة. ولخفض هذه التكاليف، لجأ الكثير من البلدان في وقت لاحق إلى إجراء تخفيضات في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، مما أسفر عن ظهور شكاوى اجتماعية حيث شعرت المجتمعات بتعرضها للإهمال كما شعر الأفراد بفقدان الكرامة وانعدام القدرة على توجيه مصائرهم. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تذهب دراسة Fetzer (2018) إلى أن التخفيضات التي طالت الرعاية الاجتماعية وقع تأثيرها الأكبر على المناطق التي أعطت أصواتها في نهاية المطاف لحزب استقلال المملكة المتحدة الشعبوي وأيدت الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وأدى اقتران العولمة بالأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وإجراءات التقشف المترتبة عليها إلى صدمة حادة واجهها الكثير من الناس في ظل شبكة أمان هزيلة للغاية كان من المفترض أن توفر الدعم لهم.

ويشكل الخوف من المستقبل مصدراً آخر للاستياء العام. ولهذا الخوف جذور عميقة في التوقعات التي تفيد بأن الأتمتة ستؤدي إلى إلغاء أنواع كثيرة من العمل الروتيني والمتكرر مع خلق طلب أكبر على العمالة ذات المهارات الفائقة. ومما فاقم الشعور بالقلق زيادة أنواع العمل المؤقت بأجور منخفضة ومزايا ضئيلة أو معدومة. وبينما يجد بعض الناس ميزات في ترتيبات العمل هذه وما تحققه من مرونة أكبر، فإن البعض الآخر يجدها مصدراً كبيراً لانعدام الأمن الاقتصادي. فالعمل المؤقت يُضعِف كلاً من الصحة البدنية والذهنية حيث يفقد الأفراد الشعور بقدرتهم على اتخاذ قراراتهم المصيرية بمحض إرادتهم.

وعلاوة على ذلك، هناك خطر يتمثل في إمكانية أن تؤدي الأتمتة إلى انقسام أسواق العمل في المستقبل لصالح الحاصلين على مستوى أعلى من التعليم. ويتوقع المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل أن تنشأ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤ ست وظائف جديدة بأجور منخفضة لمقدمي الخدمات المساعدة في مجال الرعاية الشخصية والصحة المنزلية مقابل كل وظيفة مجزية في مجال تطوير البرمجيات.

وقد تجسدت مشاعر القلق تلك في الساحة السياسية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كشفت دراسة Delsman (قيد الإصدار) أن دونالد ترامب حصل في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٦ على أصوات إحدى وعشرين من الاثنتين والعشرين ولاية الأكثر تعرضاً لمخاطر إحلال الأتمتة محل الوظائف التقليدية، بينما حصلت هيلاري كلينتون على تأييد كل الولايات الخمس عشرة الأقل تعرضاً لهذه المخاطر.

تقسيم المسؤوليات

وتُبرز ردة الفعل العنيفة هذه ضرورة وجود عقد اجتماعي جديد يتلاءم مع معطيات الواقع الاقتصادي المتغيرة ويكفل التعامل بصورة أفضل مع الانعكاسات الاجتماعية للعولمة. ويشمل هذا العقد الاجتماعي سداد الضرائب مقابل الاستفادة من السلع العامة، وكيفية رعاية المجتمع لكبار السن والشباب وأصحاب الإعاقات، ومن تعرضوا لظروف عصيبة. ولأن العقد الاجتماعي يسترشد بالقيم في الأساس، فإنه يتيح حلولاً تختلف باختلاف المجتمعات.

ومع ذلك، سيتعين على كل مجتمع أن يفكر في تحديد المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي، وهي الآلية التي نقوم من خلالها بتجميع المخاطر وموازنة جانب من تأثير الحظ على فرص الحياة. وسيكون على كل مجتمع أيضاً تحديد خياراته بشأن تقسيم المسؤوليات بين الأسر والقطاع التطوعي والسوق والدولة. وترجع أهمية ذلك إلى كون دولة الرعاية هي أيضاً آلية إرساء المساواة بين جميع المواطنين حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

وهناك أسئلة جوهرية ينبغي الإجابة عنها، وهي أسئلة زادت تعقيداً في المجتمعات الأقل تجانساً والأكثر عولمة. فمن هم الذين نشعر تجاههم بالتزامات الرعاية والمشاركة في المخاطر؟ وما هي المسؤوليات المصاحبة لهذه الالتزامات؟ وإلى أي مدى تمتد الالتزامات إلى أبعد من نطاق الأُسَر لتشمل المجتمعات المحلية أو المناطق الأخرى؟ وماذا عن الفقراء في أجزاء أخرى من العالم؟ وهل نحن ملزمون بترك نصيب من رأس المال المادي والاجتماعي والطبيعي للأجيال القادمة يساوي، على الأقل، ما تركه لنا السابقون؟

وفي إطار العقد الاجتماعي الجديد، قد نحتاج إلى إعادة إدخال عنصر المعاملة بالمثل والتأمين في تقديم الرعاية الاجتماعية. فهناك تصور خطير مفاده أن هناك «أناساً يعملون بجد» وآخرين ؟يستغلون ترتيبات الرعاية»، إلا أن الواقع يقول، مثلما أوضح جون هيلز الأستاذ في كلية لندن للاقتصاد فيما يخص المملكة المتحدة، إن الأغلبية العظمى من الناس يحصلون طوال حياتهم (في شكل تعليم ورعاية صحية ومعاشات تقاعد) على قدر يكاد يتساوى مع ما ينفقون من أموال (على هيئة ضرائب أثناء فترة عملهم). والأغنياء يدفعون ضرائب أكثر لكنهم غالباً ما يعيشون فترة أطول، ومن ثم يستفيدون أكثر من معاشات التقاعد والرعاية الصحية عند تقدمهم في العمر.

مزايا معممة؟

ولعلنا بحاجة إلى إعادة النظر في الميزات السياسية والاجتماعية التي تتيحها المزايا المعممة، وهي وسيلة أفضل للحصول على التأييد السياسي وضمان الجودة. وقد كان مقصد وليم بيفريدج، الأستاذ في كلية لندن للاقتصاد ومؤسِّس دولة الرعاية في المملكة المتحدة، هو أن تكون هذه الدولة قائمة على مفهوم التأمين الاجتماعي المعمم. وقد انقطعت هذه الصلة بالمقصد الأساسي مع تزايد الاعتماد على الضرائب العامة في تمويل شبكة الأمان الاجتماعي، وتفضيل بعض المواطنين الانسحاب منها للاشتراك في برامج يقدمها القطاع الخاص. وذكر ريتشارد تيتموس، أحد رواد البحث الاجتماعي في بريطانيا، أن «الخدمات التمييزية التي تقدَّم للفقراء بصورة منفصلة دائماً ما تكون ضعيفة الجودة». ومن ثم، فإذا ظلت الشرائح الموسرة منخرطة في الخدمات العامة، يمكن أن يستمر الشعور بالالتزام المشترك ويستمر الضغط للتمسك بالمعايير الموضوعة في هذا الصدد.

فكيف يمكن للعقد الاجتماعي الجديد أن يعالج مشكلة عدم المساواة؟ تُعلَّق أهمية كبرى في المدى المتوسط على السياسات التي تسمى سياسات ما قبل التوزيع — وهي المتعلقة بالتعليم، والحركية الاجتماعية، واستثمارات البنية التحتية في المناطق الأفقر، ونشر تحسينات الإنتاجية على أوسع نطاق. فالبلدان ذات الحركية الاجتماعية الأكبر تحقق معدلات نمو أسرع نظراً لكفاءتها في التوفيق بين الأفراد والوظائف المناسبة لهم، مما يولِّد مستوى أعلى من الإنتاجية (دراسة Hassler 1998). وقد تكون أفضل طريقة لتعزيز الابتكار والإنتاجية هي إتاحة فرصة للأفراد «أمثال آينشتاين من المغمورين» الذين همشتهم ظروف نشأتهم (دراسة Van Reenen and others 2018). ومن شأن زيادة الاستثمار في التعليم على نحو يحقق المساواة في الفرص والنتائج أن يثمر عائداً مرتفعاً ويعزز الثقة في عدالة النظام.

الكبار والصغار

وهناك مشكلة جسيمة نواجهها أيضاً في تحقيق العدالة بين الأجيال. فكثير من المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الشيخوخة تنفق الآن على الكبار أكثر مما تنفق على الصغار. وتوضح البيانات الواردة من «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» أن الإنفاق على معاشات التقاعد يرتفع بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل كل ارتفاع بمقدار سنة في عمر الناخب الوسيط (دراسة Ebbinghaus and Naumann 2018). وكبار السن يقومون بالتصويت ويتسمون بفعالية كبيرة في حماية مصالحهم — وهو أمر ينبغي للشباب أن يقتدوا به. ولكن كبار السن ينبغي ألا يقصروا اهتمامهم على أبنائهم وأحفادهم (الذين يمكنهم الحصول على الدعم المالي من خلال وصايا التوريث) بل ينبغي أن يمتد إلى أبناء وأحفاد الآخرين لأنهم سيعيشون في المجتمع نفسه. وأحد الحلول لهذه المسألة هو منح الشباب مستحقات مالية يمكن استخدامها لتحسين مهاراتهم على مدار حياتهم. وفي ظل هذا العقد الاجتماعي بين الأجيال سيتمكن الشباب من رد هذا الاستثمار في المستقبل بدفع ضرائب أعلى يمكن توظيفها في تمويل الرعاية اللازمة لكبار السن.

وسوف تستغرق قضايا العدالة والحركية الاجتماعية بين الأجيال وقتاً طويلاً لمعالجتها، مما يتطلب القيام ببعض إعادة التوزيع للدخل على المدى القصير. فالنظم الضريبية أصبحت أقل تصاعدية مع قيام الاقتصادات المتقدمة بتخفيض ضرائب الشركات والمعدلات الضريبية العليا على الدخل الشخصي في الثمانينات والتسعينات علاوة على رفع

> البلدان ذات الحركية الاجتماعية الأكبر تحقق معدلات نمو أسرع نظراً لكفاءتها في التوفيق بين الأفراد والوظائف المناسبة لهم.

ضرائب القيمة المضافة. ويشكل هذا معضلة كبيرة بالنظر إلى اتساع فجوة عدم المساواة بين الدخول المتأتية من السوق. ولأن عدم المساواة في الثروة فاق عدم المساواة في الدخل، ينبغي النظر في فرض ضريبة على الثروات كالتركات والأراضي والعقارات. وتوضح أبحاث الصندوق الصادرة مؤخراً أن تعزيز المساواة يدعم النمو، ومن ثم فإن هذه الإصلاحات قد تساعد أيضاً في إنعاش الاقتصادات بطيئة النمو (دراسة Ostry, Berg, and Tsangarides 2014).

وهناك طريقة أخرى لمعالجة عدم المساواة، وهي وضع حد أدنى للدخول، مما يمكن أن يساعد في ضمان مستوى معيشي معقول حتى لأصحاب الأجور المحدودة. وأنا لست من مؤيدي فكرة الدخل الأساسي المعمم إلا في حالة البلدان الفقيرة التي لا تملك القدرة على إدارة دولة رعاية أو إذا كان الدخل الأساسي المعمم بديلاً لسياسة أسوأ منه مثل دعم الطاقة. ففي معظم الاقتصادات متوسطة الدخل والاقتصادات المتقدمة، سيكون تطبيق الدخل الأساسي المعمم باهظ التكلفة ودون المستوى الذي تحققه دولة الرعاية الكفؤة. كذلك يمكن أن يتسبب تطبيق هذا الدخل في هدم الاعتقاد السائد بأن

علينا إعادة التفاوض حول اختياراتنا السابقة لأنها لم تعد صالحة للظروف الحالية

كل من يستطيع العمل ينبغي أن يعمل، علماً بأنه لا يراعي بالقدر الكافي أهمية العمل البناء لتحقيق السعادة. والواقع أن هناك حلولاً أفضل من ذلك، منها دعم الأجور، والخصومات الضريبية على الدخل المكتسب، ورفع الحد الأدنى للأجور، مع إتاحة الاستفادة من الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية.

مرونة العمل

وهناك مصدران لانعدام الأمن الوظيفي يتعين التصدي لهما، وهما انتشار الوظائف منخفضة الجودة ضئيلة المزايا وتأثير الأتمتة. ولكي ينجح التحول إلى الاقتصادات الرقمية، يجب على الحكومات تسهيل التنقل بين الوظائف وضمان حصول العاملين على نصيب عادل من ثمار هذا التحول. ومن الحلول الممكنة في هذا الصدد ضمان مناخ من العدالة والمساواة في التفاوض على الأجور، واقتسام الأرباح، ومعاملة التعاونيات، وإلا فسيظل المهمشون يصوتون لصالح سياسات كالتي تفرض قيوداً على التجارة أو حركية العمالة، مما يعطل مسيرة تحديث الاقتصاد.

وينبغي أن تتوخى الشركات المرونة في تشغيل العمالة والاستغناء عنها تبعاً للتغيرات الاقتصادية، على أن تقدم لهم إعانات بطالة سخية وفرصاً ملائمة للتدريب والتوظيف. ومن أمثلة هذا النظام ما يسمى في الدنمارك «الأمن الوظيفي المرن» ("Flexicurity")، وهو نظام يعتمد على استعداد الشركات لدفع ضرائب أعلى والتعاون مع الشركاء الاجتماعيين لتلبية احتياجاتها المهارية مقابل زيادة المرونة في قواعد التوظيف. ولسوء الحظ، تشهد معظم البلدان تدهوراً في الإنفاق على تعليم العمالة وتدريبهم، كما قل حافز الإنفاق لدى الشركات نظراً لارتفاع معدل دوران العمالة. ويجب زيادة الاستثمار في التدريب والدعم الانتقالي لتيسير التحول إلى أسواق عمل تلائم المستقبل.

وجدير بالذكر أنه كلما زادت البلدان ثراءً، انخفضت ساعات العمل، وهو اتجاه عام ستؤدي الأتمتة إلى تعجيل وتيرته. وسيكون من المهم الاستفادة من زيادة الإنتاجية المتحققة من الأتمتة في إلغاء المهام الروتينية والمتكررة وتخصيص وقت لإنجاز عمل مفيد أو الاستمتاع بالراحة. ومن الإصلاحات الإيجابية التي أجرتها بلدان مثل الدانمارك وألمانيا وهولندا أنها عززت الحقوق المتعلقة بمعاشات التقاعد والإجازات المدفوعة وتدريب العاملين بدوام جزئي وفي وظائف مؤقتة (وهم غالباً من ذوي المهارات الأقل والأجور الأدنى).

تحوُّل مصدر الدخل

ومع تقدم التكنولوجيا وارتفاع أعمار السكان، ستصبح مدة الحياة العملية أطول وسيحتاج الناس إلى تطوير أدواتهم عدة مرات خلال حياتهم الوظيفية. وستكون البداية موفقة في التكيف مع هذه الظروف إذا تم إلغاء سن التقاعد الإجباري وإزالة اشتراطات السن التي تحدد أهلية الحصول على قروض الطلاب، مثلما فعلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. بل إن ربط استحقاق المعاشات التقاعدية بمتوسط العمر المتوقع، مثلما هو الحال في هولندا، هو طريقة أفضل لضبط توقعات العمالة.

وعلى المستوى العالمي، يتعين التوصل إلى طريقة لمواجهة التحول الحاد في مصدر الدخل من العمل إلى رأس المال. وكخطوة أولى، ينبغي إلغاء السياسات التي تفرض ضرائب أكبر على العمل، وإن كانت قضايا المنافسة الضريبية على الصعيد الدولي تجعل تحقيق ذلك أمراً صعباً. وسيتسنى إنجاز شوط طويل نحو استعادة الشعور بالعدالة في الاقتصاد العالمي إذا بُذل جهد دولي لضمان إخضاع رأس المال للضريبة في مكانَ حدوث النشاط الاقتصادي، بدلاً من الملاذات الضريبية الخارجية وغيرها من الكيانات «ذات الكفاءة الضريبية».

وخلاصة القول إننا نحتاج إلى عقد اجتماعي جديد لخلق الشعور بالأمن في اقتصادنا الذي تسوده العولمة والتغيرات السريعة. ويتعلق هذا العقد الاجتماعي بطريقة تجميع مواردنا لتوفير السلع العامة التي نتفق على ضرورتها وطريقة دعم المتضررين من الصدمات المعاكسة. وبينما تختلف الاختيارات باختلاف المجتمعات، فإننا جميعاً قد وصلنا إلى مفترق طرق، ويتعين علينا إعادة التفاوض حول اختياراتنا السابقة لأنها لم تعد صالحة للظروف الحالية، كما أنها لا تصلح أبداً لظروف المستقبل. إن التوصل إلى عقد اجتماعي جديد أمر ضروري لاستعادة الشعور بالأمن والحفاظ على التأييد السياسي للاقتصادات والمجتمعات المفتوحة. FD

نعمت شفيق هي مدير كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

المراجع:

Delsman, Ben. Forthcoming. "Automation and Populist Vote Share." Cited in *The People vs. Democracy: Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It*, Yascha Mounk. 2018. Cambridge, MA: Harvard University Press, 158.

Ebbinghaus, Bernhard, and Elias Naumann. 2018. "The Popularity of Pension and Unemployment Policies Revisited: The Erosion of Public Support in Britain and Germany." In *Welfare State Reforms Seen from Below*, edited by Bernhard Ebbinghaus and Elias Naumann, 155–86. Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

Fetzer, Thiemo. 2018. "Did Austerity Cause Brexit?" Warwick Economics Research Paper Series 1170, University of Warwick, United Kingdom.

Ostry, Jonathan, Andrew Berg, and Charalambos G. Tsangarides. 2014. "Redistribution, Inequality, and Growth." IMF Staff Discussion Note 14/02, International Monetary Fund, Washington, DC.

Van Reenen, John, Alex Bell, Raj Chetty, Xavier Jaravel, and Neviana Petkova. 2018. "Lost Einsteins: Who Becomes an Inventor in America?" *CentrePiece* 23 (1): 10–13.